دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم التسامح والتعايش

(العراق انموذجاً)

أ.م .د. نغم نذير شكر

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/

جامعة بغداد

https://doi.org/10.61353/ma.0060259

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٣/١ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/٥/٢٢ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/٩/٣٠

ان استمرار شرعية أي نظام سياسي يتوقف على ما يُسمى) قوة الأداء (وعلى مدى وفائه بالتزاماته إزاء مجتمعهِ ، وليس على الشعارات والوعود والخطب الرنانة ،التي عادة ما تلجأ اليها الأنظمة الشمولية لإيهام المجتمع بوجود نمو حقيقي ، من خلال برامج مرحلية أو مشاريع تبجحية ، قاصدةً تغطية عجزها ، بمعنى أن ضعف الدولة ونقص وعودها الاجتماعية ، هو التراجع في كفاءتها التوزيعية ، مما يؤدي الى تدهور وتآكل شرعية النظام ، واندلاع تظاهرات شعبية عنيفة ضد الدولة التي لم تف بوعودها ، وبالتالي فإن الاخفاق بمفهومه الشامل للنخبة الحاكمة يدفع بها الى توسيع نطاق الهوة والابتعاد المتزايد عن الجماهير واندفاعها الى الاعتماد أكثر فأكثر على وسائل القمع وخنق الحريات العامة ، مما يُفقدها شرعيتها ومبرر وجودها .

The continuation of the legitimacy of any political system depends on what is called the strength of performance and the extent to which it fulfills its obligations towards its society and not on the slogans, promises and rhetoric rhetoric that totalitarian regimes usually resort to to delude society that there is real growth through phased programs or boastful projects in order to cover their deficiencies, meaning that weakness The state and its lack of social promises, that is, the decline in its distributional efficiency, leads to a deterioration and erosion of the legitimacy of the system and the outbreak of violent popular demonstrations against the state that did not fulfill its promises, and therefore the failure in its comprehensive concept of the ruling elite pushes it to widen the gap and the increasing distance from the masses and their drive to rely more and more on Means of suppression and stifling public freedoms, which make them lose their legitimacy and justification for their existence.

الكلمات المفتاحية: التنشئة الاجتماعية ، التسامح ، التعايش

المقدمة

أصبحت التنشئة الاجتماعية من أكثر الأدوات في التصدي لأوبئة العنف والتطرف المتفشية بصورة أو بأخرى في مجتمعاتنا المعاصرة عامة، باختلاف ايديولوجياتها الفكرية ومعتقداتها الدينية ومستوى نموها الاقتصادي.

بمعنى آخر، العمل على ضرورة الاستفادة والتفاعل مع الآخر المختلف دينياً وثقافياً وعرقياً ولغوياً، عن طريق تبني الصحيح من أقواله وتصحيح الخاطئ، والتماس الأعذار له . وهذا يقودنا الى التوغل في دراسة دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم التسامح والتعايش وهو ما يعني ضمنياً الاقرار بضرورة الالتزام بالتسامح في شكله الديني والثقافي والعرقي واللغوي، بحيث لا يكون الاختلاف الثقافي والتمايز الديني والتباعد التاريخي والمجالي، حاجزاً أمام التواصل والاندماج والتفاعل، بل الأكثر من ذلك التماس الأعذار لهذا الغير، إذا كان مخطئاً على اعتبار أن الحقيقة تراكمية موزعة بين الناس .

وعليه، فليفهم من يريد أن يكون ديمقراطياً أن الأنا لا قيمة لها من دون الآخر، بل لا وجود لها أصلاً دون وجود الاخر، وليفهم أن عليه التعامل مع الديمقراطية، و لا يصفها فكراً ، أو يحسبها آليةً فقط، بل بوصفها نهجاً يجمع جمعاً تفاعلياً بين الفكر والفعل وبين الهدف وآليات تحقيقيه ؛ لذلك تقوم مشكلة البحث على الاتي :

(ان التنشئة الاجتماعية تقوم على أسس للتفريق بين معنيين ثقافيين هما التفريط باتباع أساليب الديمقراطية، أي التفرد واعدام الحريات وبين الإفراط بالديمقراطية، أي الفوضى وانفلات الحريات وعند هذا الفهم سيكون النهج الديمقراطي وسطاً ذهبياً شعبياً لا شعبوياً غوغائياً ولا نخبوياً ارستقراطياً سياسياً ... فهو وسط ذهبي ميسور لا فقير فقر مدقع ولا غني متوحش اقتصادياً وسط ذهبي متنور لا متخلف ولا متكابر ثقافياً ... وسط ذهبي لتنوع متوازن لا وسط متنوع متقاتل ولا وسط متطابق اجتماعياً .

من هنا تقوم فرضية البحث على كيفية دراسة مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في تعزيز قيم التسامح والتعايش في العراق؛ لخلق جو من التواصل بما هو تراض عقلاني تقترن فيه الديمقراطية بثقافة الاعتراف بالأخر، وبالحق في الاختلاف والحوار بين الثقافات المختلفة والتجارب المتعددة التي يجب اعتبارها متكافئة من حيث كونها أجوبة محدودة على أسئلة عامة مشتركة .

لذا تم تقسيم البحث الى محورين أساسيين :

الأول: بعنوان التنشئة الاجتماعية كإحدى آليات التحول الديمقراطي .

الثاني : التسامح والتعايش كإحدى أسس بناء الدولة .

ثم خاتمة واستنتاجات .

المبحث الأول : التنشئة الاجتماعية كإحدى آليات التحول الديمقراطي

أولاً : دراسة في مفهوم التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالنظام السياسي :

يقصد بعملية التنشئة الاجتماعية ، أنها منظومة العمليات التي يعتمدها المجتمع في نقل ثقافة ما - بما تنطوي عليه من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد - الى افراده ، وهناك من يربط بين مفهومي التنشئة الاجتماعية ومفهوم التنشئة الثقافية ، إذ ينشأ الفرد داخل اطار الثقافة ويغرس القيم الثقافية للمحيط الذي ينتمي اليه، فتنقل اليه الخبرات من جيل الآباء الى جيل الأبناء، كما يشير قاموس علم الاجتماع الى أن التنشئة الاجتماعية هي عملية يتم من خلالها نقل ثقافة المجتمع الى الاطفال ، و من خلالها يتعلم الفرد أنماط السلوك الخاصة بمجتمعه، ويقوم في الوقت ذاته بتطوير الشعور بالذات .[١]

وفي مضمار علاقة التنشئة الاجتماعية بالنظام السياسي للدولة، فإن أولى خطوات البناء السليم للدولة العراقية ومأسسة السلطة فيها أن يعمل النظام السياسي على إقامة وتبني وبث ثقافة سياسية وطنية تعمل على تحديد مدارك المجتمع نحو السلطة، وكيفية ممارستها والموقف منها ، ووفقاً لذلك يتحدد معيار أو درجة الامتثال للسلطة ، إذ أن الثقافة السياسية على الرغم من أنها صادرة من النظام، إلا أنها تهدف الى ترسيخ شرعية النظام ، لذلك فأنها تدخل ضمن نسق مخرجات النظام التي تهدف الى تحقيق علاقة سليمة بين السلطة والمجتمع تعمل على تنظيم مدخلات المجتمع نحو النظام بشكل موازٍ لمخرجات النظام .[٢]

لذلك تمثل السلوكيات القيادية ابرز مؤثر في مستوى الاداء الوظيفي لمؤسسات المجتمع بشقيه أداء المهمة والأداء السياقي ، فبعض سلوكيات القادة قد تخلق روحية

خاصة في مكان العمل، مما ينعكس بدوره على النتائج السلوكية التي تشكل ركناً أساسياً لتحقيق النجاح في العمل ، أي أن عدداً من الآثار المترتبة على بعض أنشطة القادة في المنظمات قد تساهم في اظهار ورفع مستوى الأداء السياقي، وبالاستناد الى الخبرة الموجودة سيتمكن القادة من تحديد المشاكل الاكثر تعقيداً وذات المسؤولية الأكبر، من أجل التوصل الى حلول ابداعية لها، شريطة امتلاكهم دراية أكبر بالسياق الاجتماعي الذي تنفذ فيه الخطط . (٣)

وهذه السياسة ينبغي أن تقوم على تحقيق العدالة في بُعدها السياسي قبل أي شيء آخر ، لأن تحقيق العدالة السياسية في بناء الدولة، فدرالية كانت أم بسيطة ، هو الشرط الأول والأساس لتحقيق أي شكل من الأشكال الأخرى للعدالة ، القانونية منها والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدولة، استناداً الى عدالة السلطة الحاكمة فيها، التي تستند بدورها الى شرعية علاقة هذه السلطة مع المجتمع المدني، طالما أن أياً من تلك الاشكال الفرعية المتخصصة للعدالة ومضامينها وتطبيقاتها ، هو نتاج قرار سياسي ومحصلة له قبل كل شيء ، بما يجعل الحل لمشكلة نقص العدالة أو غيابها حلاً سياسيين ، وعلى هذا الأساس تكون الارادة السياسية السلطوية ومؤسساتها وسياساتها وقراراتها وتشريعاتها الدستورية والقانونية هي المسؤولة أولاً وآخراً ، نظرياً وعملياً ، عن تحقيق العدالة في نماذجها الفرعية المتخصصة ، وتوفير متطلباتها المادية والمعنوية وضمان الوصول اليها .(٤)

إذن إن عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم وتعليم وتربية ، وتقوم على التفاعل الاجتماعي الهادف الى إكساب الانسان في جميع مراحل نموه سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معنية حتى يتمكن من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها ، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية العامة.(٥)

وأسهمت أجيال متعاقبة من الدراسات البحثية بتعميق فهمنا للعلاقات القائمة بين الثقافة وسلوك الدولة ، وقد وفّرت الدراسات الثقافية الاستراتيجية فهماً غنياً للثقافات والهويات شديدة الخصوصية ، إذ لاحظ الباحثون صلات قوية بين العوامل المحددة

الخارجية والداخلية في سياسة الأمن القومي ، و أفادت الدراسات الثقافية الى حد كبير من صلاتها عبر المعرفية مع الانثروبولوجيا والأبحاث التاريخية وعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها . ولتأثرهم الشديد بالبنائية ، فقد بدأ الباحثون في استكشاف الطرق التي تتشكل وفقها ملامح الثقافة الاستراتيجية عبر الزمن . نتيجة لذلك، أقر حتى المتشككون أن الدراسات المعاصرة حول الثقافة توفر سبلاً تُعين على فهم الظواهر التي ندرسها، فهماً أفضل بكثير من أسلوب " المحاولة الاخيرة للتفسير . [٦]

وعليه، فإن هناك ظواهر اجتماعية في عالم اليوم باتت تهدد الأمـــــن الوطني للدولة منـــــها (السكن العشوائي) و(البطالة) و(الفقر)، لذلك ينبغي ما يأتي :-

أ- توفير السكن للعشوائيات بتجمعات سكنية نظامية .

ب-توفير فرص العمل للشباب العاطلين لسد حاجاتهم الأساس بالحياة الكريمة

ت-احتواء الشباب بالدعم المالي والقروض والسلف لبناء الدور، وايجاد الوظائف والعمل لتأمين مستقبلهم، لاسيما أن العراق يعد من الدول الشابة حيث تسود نسبة كبيرة من سكانه فئة الشباب .

ومن جانب آخر فإن آفة المخدرات لها مخاطر اجتماعية تهدد الأمن الوطني العراقي، وتزداد معدلاتها، حتى ظهرت جلياً في السنوات الأخيرة على الرغم من جهود وزارة الداخلية، لكنها باتت تحتاج عوامل مترابطة من الأسرة والمدرسة والتربية والوزارة، لتتكامل مع مراقبة المنافذ الخارجية للبلاد ، ووضع عقوبات صارمة ضد مافيات الجريمة ، وتعزيز جهات المكافحة مادياً وأمنياً من أجل تضافر الجهود الأمنية الداخلية، مع تعزيز العمل مع المنظمات العربية والدولية لمكافحة المخدرات ، عابرة الحدود والأوطان لكون هذه المشكلة من أهم الشروخ التي تعانيها المنظومة الاجتماعية .[٧]

إن التأطير الدولي للعراق يحتاج الى رجال بناة للدولة تطلق عليهم في أدبيات السياسة القديمة والجديدة تسمية (رجال دولة) وإن رجال الدولة هم حملة الثقافة الدولية، وتعد الأخيرة منظومة ثقافية مجتمعية يحملها من يمتلك جملة خصائص وذخائر، تكون أبوابها النزاهة والمعرفة والخبرة بالتجربة، ومفاتيحها ثقافة سياسية بامتياز تتخلص بـ:

١- ثقافة التكميل لا التصفير، فرجل الدولة هو من يمارس وظيفته العامة لتكميل ايجابيات من سبقه لا تصفيرها .

٢- ثقافة الاستقالة ، فرجل الدولة هو من يستقيل عندما يفشل أو يراد له أن يفشل .

٣- ثقافة المعارضة، فرجل الدولة هو من يقبل أن يكون في المعارضة ويقبل من يعارضه . وبهذا فإن الثقافة الدولية بالأبواب، ومفاتيحها أعلاه هي ثقافة ديمقراطية ، وإن رجالاتها هم البناة لدولة مدنية ديمقراطية [٨].

وعليه، فإن نضال المثقف العربي ينبغي أن يكون نضالاً من أجل الديمقراطية قبل أي شيء، ليس فقط للقيمة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لهذه الاخيرة ، بل لأنها هي الكفيلة بتحقيق الشرط الأساس لوجود المثقف واستقلاله ؛ أي إمكان حرية الرأي والتعبير، فعليه أن يعمل أولاً من أجل اقرار هذه الحرية ، أي أن نضاله هو نضال من أجل الديمقراطية أولاً، فلا ينبغي أن يقبل ارجاءها باسم أهداف أخرى، وإلا كانت النتيجة تعبيد الطريق لأنظمة تدعي تحقيق أهداف الأمة ولا تحقق شيئاً ولا تفعل سوى مصادرة حريات الناس وحقوقهم الأساسية [٩].

وعليه، يجب إذا أردنا أن نخطط لثقافة المستقبل في الوطن العربي ، أن نمر عبر التخطيط لثقافة الماضي، بعبارة أخرى يبدو أن العرب لا يمكنهم حل مشاكل مستقبلهم، وان يعملوا على إرساء أسس جديدة للتنشئة الاجتماعية ، إلا إذا حلوا المشاكل التي أورثهم إياها الماضي، حيث أن ثقل الماضي وهيمنته على الوعي العربي الحديث والمعاصر معطى واقعي لا بد من الاعتراف به قصد السيطرة عليه ، نحن اذن في حاجة الى إعادة كتابة التاريخ الثقافي العربي بروح نقدية، وبتوجيه من طموحاتنا في التقدم أو الوحدة [١٠].

من هذا المنطلق نستطيع القول إن الشباب العربي لم يحظ بالتأثير الكامل والواجب في تنمية ثقافته وثقافة مجتمعاته بالقدر الواجب، ولم يحصل إلا على القدر الضئيل من الثقافة المعرفية المتداولة في بلاد العرب، وكان حل اهتمامه بالثقافة

الاستهلاكية التي تعد عبئاً على مجتمعاته الفقيرة نسبياً ، مقارنة بالمجتمعات الغربية التي قفزت قفزات هائلة بالتكنولوجيا المتقدمة ، التي لم يواكبها بالتوازي تكنولوجيا عربية تزاحمها في دروب الثقافة الحقيقية التي تنهض بالمجتمع العربي المأمولة والواجبة. وعلى هذا الأساس نقول إن العولمة أسهمت في تفتح بعض المدارك والطرق لدى غالبية الشباب العربي ، ولكنها لم تحقق الطفرة المأمولة في هذا الاتجاه، ربما لقلة الامكانات المتاحة او غياب الطموح لدى البعض، مما ساعد على زيادة الفجوة وتعميقها بين شرقنا العربي والمجتمع الغربي(١١) .

وعليه، فالتأثير متبادل بين الثقافة السياسية والديمقراطية ، فالديمقراطية هي شرط اساس لازدهار الثقافة المدنية، وإن كل مشروع سياسي لابد أن يستند الى مشروع ثقافي، وكذلك تعد الديمقراطية الأساس السليم الذي ترتكز عليه العملية السياسية في صياغة مشروع نقدي تتمثل في إعادة انتاج العلاقات بين الفكر والاخلاق والسياسة، باختصار إن الثقافة التي يحتاجها العراق هي الثقافة التي تحل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية وكل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل التسلط واحتكار السلطة وإلغاء الآخر المختلف ، وهذه الثقافة تفتح المشاركة السياسية لجميع المواطنين ويجعل من السلطة خاضعة لإرادة المواطنين وتداولها سلمياً عن طريق الانتخابات (١٢).

وعليه، فإن الوعي السياسي الجمعي للعراقيين لم يحسم بعد نهائياً لصالح الديمقراطية قيماً وسلوكاً ، بل ما زال وعياً متأرجحاً بين الدكتاتورية والديمقراطية ، ومثل هذا الوعي يمكنه في ظروف معينة أن يعاود الركون الى الدكتاتورية ويخضع لحكم دكتاتور جديد ، كما يمكن في ظروف مغايرة ان تترعرع فيه الديمقراطية تدريجياً لتصل الى هدفها المنشود في بناء حكم ديمقراطية يحمي المواطن ويحفظ له حقوقه وحرياته، ويكون غير قابل للاختراق من قبل المغامرين وطلاب السلطة . كما تتجسد حداثة الديمقراطية في العراق في هشاشة مؤسساتها الدستورية وضعفها ، فضلاً عن هشاشـــة وضعف المؤسسات المدنية الضاغطة التي تمنع الانجـــراف وتحسين الاداء (١٣).

ثانياً: التنشئة الاجتماعية وبناء ثقافة سياسية مشاركة.

لا شك أن مهمة التنشئة الاجتماعية هي نقل وتعزيز القيم الاجتماعية عند الفرد داخل المجتمع ، فهي التي تحدد الخطوط العامة لشخصية الفرد وما يملكه من قيم اجتماعية تتأصل فيه وتحدد سلوكه، وتحدد ايضاً مستوى علاقاته مع الاخرين، نتيجة لما كسبه من قيم محددة. ولعل هناك العديد من القيم الاجتماعية التي يكتسبها الفرد في محيط مجتمعه، وهناك بعض الدراسات الاجتماعية التي حاولت أن تقدم قياساً عاماً لهذه القيم ، وحاولت ايضاً ان تحدد ماهيتها وطبيعتها ، وقد حدد مقياس (روكيتش) للقيم مجموعتين من هذه القيم والتي قسمها الى قسمين سميت بالقيم الغائبة وقيم الوسيلة، فمن القيم الغائبة مثلاً تلك المتعلقة بالاحترام الاجتماعي واحترام الذات والأمن الأسري والأمن القومي والتناغم الداخلي الخ ... أما القيم الوسيلية فهي الابتهاج والاخلاص والادب والاستقلالية والانضباط والشجاعة والطاعة والخ ... هذه المجموعة من القيم الاجتماعية التي نكتسبها ويتعلمها الانسان من التنشئة الاجتماعية ، وعن طريق عملية التفاعل الاجتماعي . ويشير في ذلك العالم (باندروا) الى أن الإنسان يتعلم القيم من خلال عدة طرق، أهمها الملاحظة والمحاكاة والتقليد ، فالفرد يلاحظ ويقلد ومن ثم يكتسب عن طريق التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي ، فستكون القيم ـ في هذا الحال ـ إحدى ابرز مكونات شخصية الفرد.[١٤]

من هنا ، نحن في حاجة الى المصالحة مع الحداثة، المصالحة المجهضة منذ بدء نهضتنا العربية الى الآن ، إذ لم نتجاوز بعد مرحلة صدمة الحداثة لنلج الى عقلها وروحها ، فأبهرتنا مظاهرها وغرقنا في ترفها ، ولم ندرك اننا لن ندخل في ملكوتها، مالم نشارك حقاً في انتاجها، بدل أن تأخذها من غيرنا منقوصة ، معطوبة، ومخادعة. وعلى هذه المعضلة يعقّب المفكر العربي (محمد جابر الانصاري) مؤكداً أن سيطرة البنى المجتمعية ما قبل الحديثة على المجتمع ، خلقت تخلفاً مجتمعياً ذهنياً فرض على العرب غياباً عن قيم العصر وانجازاته الفكرية ، ويختم (الانصاري) ، انه برغم رؤيته لبعض النجاحات في الثقافة العربية ، إلا أنه لا يزال يعيب عليها كثرة وعودها وأوهامها ، او كما

يصفها المفكر (محمد عابد الجابري) بهروبها المستمر الى الأمام، بمعنى عدم التزامها الواقعية في تعاملها مع مجريات الأمور .[١٥]

لذلك السؤال الذي يطرح نفسه، ما الأسباب الكامنة وراء تخلف البلدان العربية عن اللحاق بركب الدول المتقدمة؟

للجواب عن هذا السؤال ينبغي توضيح مسألة مهمة ألا وهي أن الدول المتقدمة سارعت في بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز قدراتها على الانجاز والابداع والمنافسة، في حين استمرت الأقطار العربية في التراجع على مستوى الدولة والمؤسسات والاعتماد على الخارج في كل شيء فتفاقمت فيها مشاكل الحكم والإدارة والفقر والبطالة ، وهو ما سمح للقوى الأجنبية المتربصة بالمنطقة العربية بالتدخل في شؤون البلدان العربية الداخلية وتحويل المنطقة الى مسرح مفتوح للنزاعات والحروب الأهلية، وفي ظل هذا الواقع ، انشغلت البلدان العربية بمشكلاتها الداخلية ، فغاب عنها الاستقرار السياسي وفشلت في تحقيق تنمية مستقلة تُذكر لتبقى من بين الدول الأضعف في تحقيق معدلات نمـــــو اقتصادية مستدامة ، في حيـــن بات ينظر الى المجتمعات العربية ، كمجتمعات عصية على التغيير .[١٦]

وأحدثت شبكات الاتصال الحديثة تطوراً كبيراً على الاعلام ، الدول ، المنظمات ، وانماط حياة الافراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي ، لذا جاءت لتشكل عالماً افتراضياً ليفتح المجال على التنافس بين الأفراد والتجمعات لإبداء آرائهم ومواقفهم في الموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبوقة، ولا تمثل وسائل الاتصال مجرد أدوات لتبادل الرسائل فقط ، وانما هي وسيلة معاصرة للتواصل والتفاعل والمشاركة العالمية، ولا يمكن انكار ان نتائجها قد أدت الى تغيير كبير جداً في التواصل ، فقد شكلت وسائل الاتصال الحديثة احد مقومات الحداثة والعصرية، ولهذا من الصعوبة التخلي عن مقوماتها بوجود مجتمع حديث ومعاصر بلا وسائل اتصال ، لأن تعزيز التماسك الاجتماعي ينشأ من متابعة وتفسير الاحداث والمواقف والمعلومات عبر تدعيم الضبط الاجتماعي والمعايير الخاصة ودعم الاجماع حول القضايا والمواقف المختلفة .[١٧]

ومن المعروف كما تشير (كرونباج) الى أن أفراد المجتمع الواحد لا يتشابهون في اطارهم القيمي فهم يختلفون فيما بينهم في منظومتهم القيمية، فهناك اختلاف على المستوى الفردي في القيم، وهناك ايضاً اختلاف على مستوى الجماعة التي ينتمي اليها الفرد. ومدى توافق المجتمع وتجانسه هو متى ما استطاع أن يحقق القيم المشتركة ويتشابه مع الاخرين بها. ان هذا المنظور لخصوصية القيم ينطلق من المنظور العام لمفهوم أوسع وأشمل وهو مفهوم الثقافة، فهناك العديد من الثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد، فهذه الثقافات الفرعية تتجانس فيما بينها ولكنها تختلف عن الثقافات الاخرى، وهم جميعاً في اطار الكلية والشمولية يتوافقون ويتشابهون تحت ثقافة مجتمع واحد فمدى التشابه في طرق الحياة والعادات والتقاليد والاساليب الحياتية والقيم والمعتقدات هو الذي يخلق التجانس والتعايش داخل المجتمع ، والعكس صحيح ، وهو الحال نفسه بالنسبة لمنظومة القيم بشكل عام . فقد لا يوجد تشابه في المجتمع الواحد في الاشتراك بمنظومة قيمية خاصة بمفهوم الوحدة الوطنية والمواطنة ، إذ أن هناك امكانية للتفاوت الفردي أو الجماعي لهذه القيم، ولكنها في النهاية متى ما اتفقت وترسخت هذه القيم عند جميع الافراد والجماعات داخل المجتمع ، تحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي على حد سواء .[١٨]

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل بالإمكان ان تشكل الدولة رهاناً رئيساً لإنجاز الحداثة وتحديث المجتمع، أو بالأخرى هل أن الدولة الوطنية حصيلة للحداثة والتحديث ام فاعلٌ من فواعلهما ؟

يمكننا القول إن الحداثة السياسية تغتني أكثر كلما تراكمت شروطها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وأثمرت نتائجها هذه على الصعيد السياسي ، فإن الأولى بالإقرار القول إن الدولة هي من يوفر ذلك التراكم ويسمح به، وهذه حقيقة يعظم أمرها اكثر في المجتمعات التي تعاني ثقل التأخر التاريخي، كالمجتمعات العربية، حيث لا سبيل أمامها الى كسر التأخر والى تحديث الامن طريق الدولة [١٩].

وفي كتاب (تفكيك الاشتراكية العربية) فقد تناول الفصل الرابع منه الذي كان بعنوان (العراق أمس واليوم)) المسبب التاريخي لتدمير الدولة العراقية ، إذ يرى المؤلف

في هذا الفصل انه في العقدين بعد عام ١٩٥٨ حقق العراق تقدماً اجتماعياً واقتصادياً كثيراً ، لكن على الرغم من ارتفاع أسعار النفط منذ غزو عام ٢٠٠٣ ، تصاعد العنف والفقر والبؤس وأدت أرباح النفط غير المتوقعة الى ترسيخ نمط اجتماعي انقسامي وضع في خدمة رأس المال العالمي . وأعاق الانقسام الطائفي العديد من مشاريع الاصلاح والنهوض ضد الفساد في البلاد[٢٠].

وعليه، ينبغي اصدار قانون ملزم للشفافية والمعلومات في العراق تسمح لمنظمات المجتمع المدني والصحافة والاعلام للحصول على كل المعلومات المطلوبة حول التعاقدات وطبيعة ونمط الانفاق الحكومي والاتفاقيات الدولية الاقتصادية والمالية للعراق ، فمن دون هذا التشريع واحترام كل المسؤولين والجهات الإدارية والحكومية له سيظل الفساد هو سيد الموقف، لأن الفساد يزدهر في العتمة والظلام [٢١].

وعليه، فإننا أمام تساؤلات عدة: منها، ما الموقف من قضية الثقافة والبنية الاجتماعية ؟ الى أي درجة يتطلب ايلاء الاهتمام بما تسمى (الصيرورة) على الضد من "الثبات والسكون" في وقت يمر فيه المجتمع لشتى الغليان على صعيد العرف والقومية والجندر والمنطقة والدين والمذهب والسياسة وما اليها ؟ كيف تسجل " المحلية" حضورها في درجة جريان " العولمة" الجارف لكل ما يصادفه ؟ كيف السبيل الى الخروج من البحث في اعتقادات الناس وتصوراتهم الى البحث عن الحقيقة بطرائق جديدة ومبتكرة من حيث، أن ما يقولونه شيء وما يفعلونه في الحقيقة شيء آخر[٢٢] ؟

وكل هذا بدوره ألقى ظلاله على استقرار النظام السياسي في العراق ، الذي من غير الممكن حدوثه إلا عبر إحدى الحالات الاتية :-

١. أما الاستجابة الى البيئة الاجتماعية وإعادة صياغة النظام السياسي .

٢. أو يفتح قنوات حوار وتفاعل اكثر عمقاً بين النظام والبيئة التي يوجد فيها .

٣. أو العمل على تعديل البيئة التي يوجد فيها النظام باستخدام ثروة الريع وسلطة الاعلام وغيرها من السلطات التي يتعامل معها النظام السياسي، وخاصة سلطات رجالات الدين [٢٣].

وعليه، إن ارتفاع تيار العنف والتفرد بالسلطة كانت له تأثيراته السلبية ، لا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي فقط ، بل على سمعة الفرد (المواطن) العراقي . إن سيادة اساليب العنف والتطرف وسيطرة التفكير الاستبدادي على مستوى الدولة ساهم بشكل فعال في خدمة مشاريع التهجير والنزوح والابادة المقصودة للكفاءات خارج البلد، وأدى هذا الأمر الى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتبوء الجهلاء بالتخصص مكانة استحوذوا بها على المراكز الحساسة والعملية بناءً على مبدأ المحاصصة السياسية المقيتة مما فسح المجال للعب بمقدرات الوطن الفكرية والمادية[٢٤].

وعليه فإن سياسات معالجة الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي في العراق ، تتمثل بمجمل الاجراءات المطبقة التي ترمي الى معالجة الاحتلال في جانب معين أو أكثر من جوانب النسق الاجتماعي والسياسي العام، الذي يجري في اطار البنية السياسية والدستورية للنظام نفسه، وهي عملية شاملة للتحول والتغيير من خلال عدة آليات هي :

١- الآليات السياسية : وهي الوسيلة الضامنة للتحول الديمقراطي من خلال التفاعل الديمقراطي المرن الذي يجري وفقاً للالتزام الدستوري بالانتخابات والتعبير الحقيقي عن التعددية السياسية مع احترام تداول السلطة بشكل سلمي وما سواها من الوسائل الاجرائية .
٢- الآليات الاقتصادية : بمعنى ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروة مع الاعتماد على مبادئ الاقتصاد المتوازن والمستقر من خلال تطبيق اجراءات التنمية المستدامة .
٣- الآليات الاجتماعية: التي تعد من الوسائل الضامنة للتوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، وعلى أساس تسوية جميع الخلافات والاختلافات البينية الطارئة والاهتمام بفئات الطبقة الوسطى .
٤- الآليات الثقافية : بمعنى العمل على صيرورة نموذج الثقافة السياسية التواصلية البعيدة عن ثقافة الخضوع التي سادت مدة طويلة قبل عام ٢٠٠٣ [٢٥].

وعليه ، فإن للثقافة السياسية تأثيراً مهماً في آليات بناء الحياة السياسية ، إذ تؤثر في اتجاهات الأفراد التي تتحول ايضاً الى عوامل ضاغطة تؤثر في طبيعة المدخلات السياسية للنظام، كما تسهم في عمليات الاستجابة الاجتماعية للقوانين وتجديد سلوك الافراد ونشاطاتهم السياسية المختلفة . وتشكل الثقافة السياسية الطريقة او المنهجية التي تنظم تفكير الانسان لتساعد على تقويم الدوافع والاتجاهات المكونة للبيئة الخارجية ، أي الموضوعية، والتي تسهم في تكوين الرموز والقواعد والمؤسسات المكونة للنظام السياسي ، لتتحول الثقافة السياسية بذلك الى عنصر دمج وتفاعل الفرد مع النظام ، لأنها تنظم معتقدات الانسان وأفكاره تجاه البنى والمؤسسات في مجال القبول أو رفض ومعارضة النظام[٢٦] .

وقد تراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في العراق قبل وبعد ٢٠٠٣ ممثلة لكل من (الاسرة والمدرسة والجامعة ودور العبادة ووسائل الاعلام والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني)كان واحداً من الأسباب الاساسية وراء انتشار العمليات الارهابية في العراق لما بعد التغيير ، من قبيل خروج بعض منها عن الأطر الموضوعية الصحيحة لأداء ادوارها بوصفها منظومة اجتماعية توعوية لتعزيز الوعي الجمعي للمجتمعات، و يقوي الأواصر الاجتماعية بين أبناء البلد الواحد واللحمة الاجتماعية وتفعيل عناصر الممانعة الفكرية والثقافية تجاه الأفكار الهدامة الداعية للإرهاب[٢٧].

وعليه، فإن الثقافة السياسية تمثل (عنصر السيطرة والاشراف على النظام السياسي) فالدستور والايدولوجيا يتأثران بالبيئة الثقافية سلباً أو إيجاباً، حيث يمكن للثقافة السياسية أن تفسر الظاهرة السياسية من خلال فهم سلوكية مجتمع معين والتوصل، من ثم الى العوامل المؤدية الى استقرار أو عدم استقرار الحياة الدستورية، ومن ثم الحياة السياسية برمتها، فهي لذلك عنصر كبير في العمل السياسي، لأنها تنظم التبادل السياسي وتتحكم بطبيعة المشاركة بوصفها أداة للاتصال ومنظماً لآليات العلاقة بين الإنسان ومؤسسات الدولة [٢٨].

المبحث الثاني : التسامح والتعايش كإحدى أسس بناء الدولة .

أولاً: ارساء أسس التسامح والتعايش:-

يقوم التسامح والتعايش مع الآخرين على ضرورة الاستفادة والتفاعل مع الاخر المختلف دينياً وثقافياً وعرقياً ولغوياً ، عن طريق تبني الصحيح من أقواله وتصحيح الخاطئ منها ، والتماس الأعذار له ، هذا يعني ضمنياً الاقرار بضرورة الالتزام بالتسامح في شكله الديني والثقافي والعرقي واللغوي، بل انه في هذه الحالة يمارس قولاً وفعلاً ، بحيث لا يكون الاختلاف الثقافي والتمايز الديني والتباعد التاريخي والمجالي ، حاجزاً أمام التواصل والاندماج والتفاعل ، بل لأكثر من ذلك ، طلب التماس الأعذار لهذا الغيـــر، إذا كان مخطئاً ، مؤكداً أن الحقيقة تراكمية موزعة بين الناس .[٢٩]

وللرجوع الى الماضي ، من الجدير بالذكر تجربة(ابن باديس) (١٨٨٩-١٩٤٠) الذي استهل نشاطه الاصلاحي كمثقف ومصلح في سياق حركة النهضة العربية الأولى، التي شملت ربوع العالم العربي والاسلامي ، نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، كما انه خاض تجربته الاصلاحية من أجل اعادة المجتمع الجزائري الى تأريخيه الخاص الذي يتواصل مع قيم العدالة والتسامح والتعايش الديني، حيث هناك حالة مـــن التلازم في فكر (ابن باديس) وتجربته بين التسامح والنزعة الانسانية ، فهو توجه دائم نحو توسيع الفكر ورحابه الصدر والرضا بقبول الآخر والعيش المشترك معه. فنزعته الانسانية لا يستمدها من الاسلام فحسب، بقدر ما أنه يجد في كل التجارب الكبرى التي حققتها الأمم الأخرى تراثاً إنسانياً مشتركاً ما دام تمخض عنها ما ينفع الناس، ويساعد الأمم والمجتمعات على العبور الى مصاف أخرى من التقدم والتطور، على خطى ما فعلته الثورات الكبرى في اوروبا وامريكا .[٣٠]

وما النزعة الانسانية إلا حركة فلسفية وأدبية راجت في ايطاليا في النصف الثاني من القرن الرابع عشر وامتدت منها الى بقية بلدان اوروبا الغربية ، وكانت من أهم عوامل ارساء العلم والثقافة المحدثين . والإنسانية هي كل دعوة موضعها الإنسان ، تؤكد فيه كرامته وتجعله مقاس كل قيمة . وقد طرحت النزعة الانسانية عدة مبادئ من أهمها :

١) اعطاء صورة ايجابية للإنسان بعدّه أرقى الكائنات الحية .
٢) الاهتمام بمختلف العلوم والآداب والفنون .
٣) الأخذ بالأساليب الحديثة في التربية والتعليم .[٣١]

وفي هذا المضمار ينبغي الإشارة الى أن الدولة الحديثة غالباً ما نشأت في اقليم لم يمثل وحدة جغرافية – سياسية وكان تأسيس الدولة الحديثة قطعاً لعلاقات أقاليم دولتها مع أقاليم مجاورة لها، كانت تشكل معها وحدة جغرافية وديموغرافية، فأصبحت هذه الاقاليم خارج الحدود السياسية ونشأ عنها قضايا الخلاف الحدودية، فلا تكاد أي دولة عربية تخلو من هذا النزاع مع دولة عربية مجاورة أو أكثر لها . ونضيف هنا أن غسان سلامة يؤكد هذه الفكرة بقوله (الحدود لم تكن اعتباطية مئة في المئة ، ولا كان جمع اكثر من قبيلة او شعب او طائفية في دولة واحدة نتيجة مطلقة لنزوات موظف في وزارة المستعمرات ، كان الامر اكثر تعقيداً اذ اختلفت المعايير من دولة كبرى الى اخرى ، ومن منطقة الى اخرى).[٣٢]

ومن أسس التسامح قبول واحترام حقوق الاخرين السياسية والاجتماعية، ويتحقق ذلك من خلال إعطاء حقوق متساوية للجميع كبشر يعيشون في دولة واحدة بغض النظر عن معتقداتهم وديانتهم المختلفة، ويعد التسامح السياسي كنوع أساسي من انواع التسامح، الذي يتم التعبير عنه في اطار الحقوق والوجبات وفقاً لتصورات سياسية معقولة عن العدالة تشمل بنطاقها حتى الحرية الدينية، ويرجع ذلك الى ان التسامح بمفهومه العامل لا يعد مجرد قضية اخلاقية، بل قضية سياسية ايضاً ، حيث يتحدد على أساسها موقف السلطة من الافعال والممارسات والمعتقدات الفردية والجماعية .[٣٣]

إن أكثر ما يحتاجه العراق لتحقيق مفهوم التعايش السلمي اتباع ما يأتي :

١- العمل على ايجاد بيئة سياسية ملائمة تسعى الى احتضان الجميع وتبني الافكار الهادفة الى بناء الوطن بعيدة عن النزاعات والخلافات السياسية والمحاصصة وترسيخ قيم الديمقراطية واحترام التعددية في إدارة شؤون البلاد، وجعل مصلحة الوطن في مقدمة الأولويات لتحقيق الصالح العام .

٢- أن يكون للمؤسسات الثقافية والمثقف العراقي الدور الريادي في تعزيز ثقافة التعايش السلمي المبنية اصلاً على الحوار بين المكونات وعقد الندوات وجلسات الحوار لخلق حالة ثقافية ايجابية لتقبل الآخر، وأن يكون للنتاج الأدبي من شعر ورواية ومسرح دورٌ في خدمة الواقع والتركيز على التعايش السلمي ونبذ العنف .[٣٤]

وهذا ما يدفعنا لتصويت الواقع العراقي ، إذ أن مشكلة النخبة المثقفة أنها لم تكن محظوظة منذ تأسيس الدولة العراقية ، فصاحب القرار تمكن من إبعاد النخبة المثقفة من الوظيفة المهمة لها وهي نقد صاحب القرار، لهذا نرى للنخبة المثقفة في المشهد العراقي دورين (الاول) فان المثقف يقوم بدور خبير يقدم المشورة دون تدخل منه في صنع القرار، أما الدور (الثاني) هو الانكفاء على الذات حيث يقوم بدوره في الابداع الفردي من انتاج علمي وغيره دون التزام تجاه المجتمع ، لهذا فإن النخبة اليوم مأزومة مع المجتمع ومع صاحب القرار . واللافت أن المثقف اليوم عندما يظهر في برنامج حواري لا يتجاوز عدد المشاهدات والمتابعين جزءاً بسيطاً من متابعي أبسط خطيب ديني، وهذا البعد حدث بسبب أزمة النخبة المثقفة مع المجتمع ومع صاحب القرار والنخبة اليوم بحاجة للتعريف بنفسها أمام المجتمع حتى تؤثر على صاحب القرار .[٣٥]

باختصار ينبغي تفصيل العدالة والرعاية الاجتماعيتين بوصفهما إطاراً مفهومياً بديلاً للأطر الاقتصادية والقومية التي فشلت الى حد كبير في اعتبار الأسباب العميقة لانعدام التماسك الاجتماعي داخل المجتمع، وبذلك ظلت مفاهيم العدالة الاجتماعية وعدالة الاعتراف والرعاية مفتقرة الى تحديد معانيها والتواضع حول تعريفاتها ، مما زاد من عدد المفاهيم غير المحددة المعنى التي تهيمن على آداب التماسك الاجتماعي .[٣٦]

دخل العراق بعد تغير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ مرحلة جديدة من نظام سياسي يتكون وينمو في اطار أرضية ثقافية معينة لا بد لها من التكيف مع طبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي ، إذ يرى البعض أن الديمقراطية لن تنتعش في الشرق الأوسط حالياً، لأن الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تطلبها غير قائمة بعد . فقد اثبتت التجارب لعدد من الدول أن لكل دولة نموذجها وشكلها من البناء الديمقراطي الذي يتوافق مع معطيات البنى المجتمعية القائمة (الثقافة الاقتصادية السياسية ...) كما أن لكل

مجتمع مجموعة من عناصر الدفع التي تسهل ذلك البناء أو تعيقه ، وإن التفاعل بين هذه العناصر المختلفة هو الذي يسهم في حسم شكل ونموذج البناء الديمقراطي المتوافق من منظومة فكرية وثقافية منسجمة مع التطور الحضاري للبنية الثقافية للمجتمع[٣٧] .

وترى (ماري كالدور) محررة كتاب (cities atwar) ، أن الحرب في القرن الحادي والعشرين باتت تتجاوز نماذج حروب الجيوش التقليدية والدول القومية، ففي عالم من الصراعات المنتشرة التي تدور عبر مدن مترامية الأطراف، أصبحت الحرب مجزّأة وغير مستوية لتتناسب مع اعداداتها ، وذلك على الرغم من أن مقاربات تحليل الدول الفاشلة والحرب الأهلية وبناء الدولة نادراً ما تعتبر المدينة وليس البلد بأكمله، أرض المعركة. ويقدم الكتاب عدداً من دراسات الحالة فيتناول مدينة بغداد التي تعرّضت للغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ وشهدت خلال فترة الاحتلال عنفاً ٢٠٠٦ كما تناول نماذج أخرى ايضاً ، حيث يكشف الكتاب عن التوزيع غير المتكافئ لانعدام الأمن في البلدان التي تعرضت للاجتياحات والحروب الاهلية ، ويوضح أن القدرات الحضرية في المدن يمكن أن تغير طبيعة الحرب، وأن تستوعب العنف السياسي ضمن البيئة المدنية الحضرية بشكل متزايد ، بحيث تظهر قدرة المدنية على تشكيل نوع مختلف من الذاتية الحضرية التي يمكن ان تكون بمثابة أساس لمستقبل اكثر سلاماً وانصافاً [٣٨] .

ولإرساء أسس التسامح والتعايش، فإن هناك أساسيات على مستوى النظام السياسي منها بحسب (علي الدين هلال) فإن اطار التحليل الذي يقترحه يتضمن ثلاثة ابعاد :

أ- بعد مؤسسي

ب- بعد ثقافي

ت- بعد اجتماعي واقتصادي

وبعكس هذا الاطار فهمنا للديمقراطية البرلمانية، فهي ليست مجرد مجموعة من المؤسسات او التنظيمات التي يمكن ان تعمل في أي اطار اجتماعي ، ولكنها تتضمن ما هو أبعد من ذلك، إذ تتطلب شروطاً ثقافية واجتماعية واقتصادية لنجاحها، ويقصد بالشروط الثقافية، ضرورة الاعتقاد في عدد من القيم والمثل المتعلقة بالطبيعة الانسانية والعلاقات

الاجتماعية والسياسية ، أما المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية ، فتشير الى ضرورة توافر حد أدنى من التغيرات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية [٣٩].

وعندما يكون بناء الدولة – الامة عملية تنموية اجتماعية سياسية ، فحينئذ يكون التجانس الاجتماعي والثقافي هدفاً اساسياً ، ففي ظل هذه الفلسفة يستهدف مشروع بناء الدولة – الأمة – إقامة مجتمع (امة) متجانس ثقافياً وموحد سياسياً واقتصادياً، وفيها يكون بناء الامة عملية ذاتية من الداخل تستدعي أو تسمح للمجتمعات المنقسمة أن تصبح مجتمعاً موحداً. ومن ناحية أخرى يرتبط مشروع بناء الدولة بالأمن المجتمعي ارتباطاً مباشراً ، اذ على درجة الانسجام الاجتماعي – الثقافي يتوقف درجة ومستوى الأمن المجتمعي وعلى الاخير تتوقف درجة شرعية النظام السياسي وقدرات الدولة الثلاث (قدرتها على صنع السياسات وقدرتها على تنفيذها على الزام الافراد باتباعها او تطبيقها)[٤٠] .

ومن أجل نجاح رسالة الثقافة السامية في تلاحم الشعوب والعمل على تطبيق الفجوة الثقافية بينها، لابد أن يكون لكل دولة استراتيجية معلنة ومرسومة للسياسة الثقافية، يلتزم بتطبيقها الملحق الثقافي لكل سفارة في العالم، ويعمل على تأصيل التفاعل الجاد والصادق مع الجاليات الوطنية والأجنبية في الخارج، وذلك عن طريق جدول ثابت ومعلوم بالمحاضرات والندوات والحوارات التثقيفية والاحتفال بالمناسبات الوطنية والقومية والدينية لزيادة وتوثيق الروابط بين الأفراد، مع الدعوات المفتوحة لحضور العروض المسرحية والسينمائية ومعارض الفن التشكيلي والأمسيات الشعرية والنقدية، وطبع النشرات والدوريات وتوزيعها على مختلف الجاليات للتعريف بكل تطور يحدث على الساحة[٤١].

ومما تقدم يمكن القول إن بناء الدولة وبناء الأمة، يوثر كل منهما في فعل الآخر، ففي اللحظة التي تعمل الدولة على بناء الأمة فإن الأخيرة تنزع الى أخذ الدولة وضمها الى ذاتها في مواجهة البنية المحيطة بها وجعلها خاصة بها ، وهو فعل يؤشر تزامناً يتضمن توافقاً هيكلياً بين الاثنين أو نمطاً خاصاً من العلاقات بين الاثنين، وذلك لوجود علاقة تكاملية بين بناء الدولة وبناء الامة فكل منهما يعزز ذاته من خلال تعزيز الاخر، ففي اللحظة التي يتم فيها تكوين الدولة تدخل الأمة في مرحلة البناء، واثناء هذه

العملية تقوم الدولة بإكساب الأمة خصائصها الثقافية حتى تغدو الأمة صورة عن الدولة من حيث التنظيم والتماسك الداخلي، ومن جانبها تعمل الأمة على اكساب الدولة خصائصها الثقافية ، من لغة ورموز وهوية حتى يصبح من المتعذر تمييز الدولة عنها ، بيد أن هذا كله يتوقف على نوع ودرجة الاندماج بين الهويات الثقافية المكونة للمجتمع [٤٢].

ثانياً: خطط وبرامج استراتيجية شاملة في اطار التنشئة الاجتماعية لتحقيق التعايش في العراق .

العراق بلد يتسم بالتعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي ، وهذا ليس بمشكلة، انما المشكلة في ادارة هذا التنوع ، فالعراقيون ينقسمون قومياً بين عرب وكرد وتركمان واشوريين ، وعلى المستوى الديني الى مسلمين ومسيحين وبعض الديانات الاخرى كالصابئة والايزيديين.[٤٣]

لذا فالنكوص المجتمعي نحو اعتماد هويات متعددة سيظل مصدراً لحدوث الصراعات بين الجماعات، ومن دون الذهاب الى المشترك الأعلى من ذلك، لن يكون هناك خفوت لحالة الصراع او ذوبانها ، لهذا فإن الهوية صياغة الجماعة الاجتماعية عبر صوغ مشتركات عامة، بما يتسم مع المنطلق العقائدي والتاريخي والثقافي للجماعة. وهذا الولاء الافتراضي يظل مرتهناً بالقدرة على تشكيل هوية وطنية اندماجية ، على قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات ، أي أنها لا بد وأن تعمل على تحقيق الولاء للمجتمع، وتلعب الدولة كمؤسسة سياسة الدور الرئيس من خلال أجهزتها والسياسات المعتمدة وفلسفتها السياسية في إضفاء روح التعايش السلمي والاندماج الوطني . [٤٤]

لقد تبنّت العملية السياسية مجموعة من الأسس التي شوّهت التجربة العراقية، وجعلت مسألة اصلاحها حتمية، وأهمها المحاصصة الطائفية والعرقية وظهور مفهوم (المكونات) الذي أصبح سائداً في الخطاب السياسي والاعلامي العراقي ، مما ولد حاجة الى اصلاح سياسي شامل في العراق يؤدي الى بناء نظام ديمقراطي حقيقي يتجاوز المعوّقات التي أشرناها سابقاً .[٤٥]

فقد قاد تعثر النظام السياسي ـ في تحقيق اندماج اجتماعي بين شرائح المجتمع المختلفة وعدم قدرته على صوغ هوية وطنية جامعة لكل شرائح المجتمع ـ الى ضعف التماسك المجتمعي، ولذلك يعد التماسك الاجتماعي وتقويته ضرورة لابد منها لإعادة الاستقرار السياسي، ويتم ذلك من خلال تأسيس العلاقة بين شرائح المجتمع والدولة على أسس وطنية تتجاوز كل الاطر والعناوين الضيقة، اذ يكون الجامع العام لكل الشرائح والتعبيرات والاطياف هو المواطنة، وهي لا يعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية المتوخاة فحسب، وإنما تعني جملة من الواجبات والمسؤوليات العامة الملقاة على عاتق كل مواطن ، واعطاء دفعات متتالية من الاهتمام بنظام العلاقات والتواصل بين شرائح المجتمع، والاستمرار في إزالة مكونات الشعور بالإقصاء او التهميش او تدني المشاركة الفعالة والتأكيد على مختلف الشروط والروافد التي تُفضي الى إرساء مبدأ المواطنة بكل مستوياته .[٤٦]

ومن جانب آخر، شكل عدم تفعيل القانون حالة مستمرة تضعف تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٨ من خلال الانتقائية بالتطبيق وبالخصوص على من له سلطة قوية يستند اليها تُخرجه من حدود واطار ذلك القانون ، فضلاً عن عدم وجود القانون لبعض الأعراف التي تعد استمرار ممارستها خرقاً أمنياً للمجتمع ، فالفكر البشري ليس على درجة واحدة ، اذ منه الفكر الذي يسعى الى الخير ومنه الفكر الذي يسعى الى الشر ، فلا بد من التمييز بينهما، ولا سيما عند تولي المناصب السيادية والقيادية في الدول . فعلى أساس نتائج ممارستهما تتحقق رفاهية الفرد وأمنه وأمن مجتمعه والعكس صحيح ، وهو يتطلب تطبيق القانون سليماً عاماً خالياً من الاستثناءات لتجنّب العودة الى العصبية والنزاع العشائري ، وإعطاء الأولوية لتحمل المسؤولية عن المناصب السياسية التي يتولاها الاشخاص وفق منهج الصلاحيات والاختصاصات انطلاقاً من الحق والواجب، واعلاء المصلحة الوطنية فوق الخلافات الحزبية ، فضلاً عن تأشير وجود حكومة تصريف الأعمال وتوزيع المناصب بالوكالة التي تعرقل سير العملية السياسية بانسيابية وتعطيل مصالح الناس فيتولد العنف الصامت الذي لا يلبث أن يتحول الى عنف ظاهر يعوق تحقيق السلم المجتمعي .[٤٧]

وعليه ، فإن سياسات بناء الدولة المدنية في العراق تعمد على ايجاد نسف من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية ، أي ايجاد مجموعة من المواقف والمعتقدات والمشاعر التي تدور حول السياسة الجارية في دولة معينة، وفي مدة محددة من الزمن . فسياسات بناء الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية تعتمد على القيم والمعتقدات التي تؤثر في السلوك السياسي لأعضاء المجتمع سواء أكانوا حكاماً أم محكومين، فالثقافة السياسية هي مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمع ، التي تميزه عـــن غيره من المجتمعات وتقود الى نظام من التلازم الاجتماعي لسلوك المجتمع ، الذي يعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية .(٤٨)

وكان لمواقع التواصل الاجتماعي دور كبير في التأثير على الرأي العام وتشكيل توجهاته واتجاهاته او تعبئته باتجاه اهداف او قضايا معنية، كما انها تعد مصدراً مهماً من مصادر التوجيه والتثقيف في أي مجتمع وهي ذات تأثير كبير في جمهور المثقفين ، اذ تمكنت من تنمية الوعي السياسي والمطالبة السياسية فضلاً عن المعرفة السياسية لدى الشباب، وبهذا فقد أسهمت في تشكيل تنمية سياسية لدى طلبة الجامعات قائمة على ثقافة المشاركة السياسية متجاوزين بذلك الثقافة التقليدية .(٤٩)

وعلى ذلك نطرح مجموعة من التدابير لإنتاج سياسات تعمل على بلورة البناء الاجتماعي العراقي لتحقيق التعايش بين افراده، وهي :

١) المشاركة في وضع وتخطيط استراتيجيات وبرامج وخطط لمواجهة الارهاب في المجالات الفكرية والثقافية والفنية والاجتماعية للتأكيد على علاقة الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ، ابتداءً من التخطيط الى التنفيذ وانتهاءً بالتقييم ، مما يتطلب شكلاً جديداً من الادارة العامة تضمن هذه المنظمات في عملية تطوير السياسات العامة للدولة وفي صياغة التشريعات وفي صنع القرار وتنفيذ استراتيجيات التنمية ومواجهة الارهاب .

٢) رصد وتشخيص مؤشرات الانذار المبكر في المجتمع بحكم انتشار مؤسسات المجتمع المدني في كافة أنحاء الوطن واحتكاكها اليومي بالمواطنين والأحداث، وقدرتها على رصد التغييرات التي تعطي مؤشرات إنذار لتنامي الأفكار المتطرفة.
٣) نشر ثقافة التسامح والاستنارة من خلال أنشطتها المتنوّعة فإنها تُسهم بشكل حقيقي في تحصين المواطنين ضد التطرف والاستجابة لمحاولات تجنيدهم للمنظمات الإرهابية .
٤) تشجيع برامج وأنشطة نشر ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الاخر، ونبذ ممارسات الإقصاء والتهميش ضد أي مجموعة عرقية أو اجتماعية عن طريق نشر ثقافة إنماء الحس الوطني والوحدة الوطنية لدى المواطن .
٥) التشارك مع مؤسسات الدولة على النهوض بمستوى معيشة الفئات المهمشة وسكان الاحياء العشوائية ومساعدتهم في ايجاد المسكن والعمل المنتظم وادماجهم في المجتمع، وتمكينهم من التعرف على القيم الانسانية الرفيعة من خلال العروض السينمائية، أو في مراكز الشباب والاندية ليكونوا على صلة بالثقافة الانسانية والقيم الايجابية، وهنا لا تُنفى مسؤولية مؤسسات الدولة في المقام الأول عن توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين .[٥٠]

إن أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي ناجمة عن مرجعيتها الفكرية التي تتسم بعدم التوازن وبغياب العقلانية في المزاوجة بين مكونيها، الاول: المتمثل بالموروث الديني الثقافي العربي، المستند الى سياقاته التاريخية التي لا تتطابق مع الواقع العربي الحالي ولا تتقبل في الوقت ذاته ما هو وافد لترى فيه بديلاً لها، والثاني : المتمثل بالفكر الحداثي الأوروبي بعقلانيته القانونية والمنتمية ايضا الى سياقاتها المكانية والتاريخية المختلفة عن الواقع العربي [٥١].

وعليه، فمن الاهمية الموازنة بين الحقوق التي تضمن حرية الاديان والمعتقدات وغيرها من حقوق الانسان والحريات الاساسية، مشدداً على ان مثل هذا التوازن يسمح بوجود مساحة اكبر لتلاقي وتقارب حقوق الإنسان وحرياته الأساسية جميعها، وعلى العكس من ذلك عندما يتم اعطاء أي حق او حرية أسبقية على أي حق آخر لأسباب نفعية

سياسية، فمن المرجح أن يؤدي ذلك الى فقدان أو تناقص حقوق الانسان والحريات الأساسية بما في ذلك حرية الدين والمعتقد [٥٢].

وعليه، فإن محاولة الخروج من الأزمة يتم من خلال مراجعة شاملة للموروث العربي وكذلك للوافد الحداثي الأوربي، يهدف انهاء الحالة الصراعية بين الثنائية التكوينية للسلطة السياسية في الوطن العربي ، بما يتوافق والدور الوظيفي العقلاني للسلطة السياسية، وخصائص المجتمعات العربية ولاسيما الهوية الثقافية العربية، مع الاخذ في الحسبان التغيرات وثورة المعلومات وتغيير المفاهيم الثقافية التي تجتاح العالم ، والعلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع بعيداً عن الاستبداد الذي يتخذ أشكالاً متعددة مثل الدولة الرعائية أو الدولة الزبونية او الدولة البوليسية ، وقد تجتمع كل هذه الاشكال وتمارس في دولة واحدة، الامر الذي يعد من قوى المؤشرات على أزمة السلطة السياسية التي تستدعي المعالجة[٥٣].

لذا فمن (اهم الستراتيجيات المتبقية لإرساء اسس جديدة للتعايش الاجتماعي ما أظهرته أزمة كورونا) من العبر والدروس ، حيث ان الدرس الاغنى الذي يمكن الاستفادة منه هو الاعتماد على الذات بما هو الخيار الوحيد والاستراتيجية الانجح للبناء، فكم من دولة اعتمدت على استراتيجية الاعتماد على الذات بما يعنيه ذلك من تعبئة مواردها الوطنية كافة: الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية والاستثمار الرشيد فيها، قصد تعظيمها وتغذية عملية التنمية والبناء بالبحث العلمي والانفاق الوطني، ولكن ليس الاعتماد على الذات في عملية البناء التنموي بديلاً من استراتيجية التعاون والاعتماد المتبادل ، بل هو شرط لاستقامتها فعلاً .لا اعتماد متبادل على الحقيقة من غير تحرر من ريقة التبعية. الاعتماد المتبادل " بين متبوع وتابع ازعومة فاضحة، فما الذي يملك التابع ان يقدمه الى من يفرض عليه التبعية ويتحكم بمصيره، الاعتماد المتبادل لا يكون إلا بين أنداد متناظرين في القوة ، وفي غياب هؤلاء ، هو اسم مستعار لعلاقة هي علاقة: سيطرة تبعية لذلك لا مناص من تحقيق استقلالية نسبية من طريق الاعتماد على الذات – يسوغ بها خيار الاعتماد المتبادل ويستقيم معناه المطابق [٥٤].

ويمكن الاشارة هنا الى الممارسات الدكتاتورية في مجالات المعرفة والفكر والعلم ، كاشفاً عن خطورة هذه الممارسات التي اطلعت بها النخب المالية العالمية تحت راية الانسانية والتنوير والعقلانية والتي ترجمتها في مشاريع فكرية وثقافية وعلمية على مدار التاريخ بغية التغلغل في قيادة الشعوب وثقافاتها وايجاد عطاء لهدفها الحقيقي، ألا وهو فرض الوصايا على الناس والسيطرة على جوهرة الانسان وعقله ووجدانه لغايات فكرية او سياسية او اقتصادية ، وذلك تمهيداً لقيام نظام عالمي جديد يتخطى المضمون الديني الراسخ في وحدات الشعوب، ويمكّن هذه الجماعات الفكرية او المستنيرين الذين نشأوا في احضان الرأسمالية من تثبيت سيطرتهم على شعوب العالم [٥٥].

إن الانحراف والقصور الذي اتسم به أداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية العراقية قد ولّد الشرارة الأولى أو المادة التي انطلق منها الغلو والتطرف من الجماعات الارهابية التي تدفقت الى العراق من وراء الحدود بعد عام ٢٠٠٣ ووجهت أعمالها الارهابية نحو شرائح وفئات اجتماعية متعددة. لذا فقد وجد الإرهابون الحواضن الملائمة لهم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بعد أن انهارت مؤسسات الدولة المتعددة مما مكن البعض منهم من التسلل لبعض هذه المؤسسات ، لاسيما السياسية منها ليتخذوا منها منطلقاً لنشاطهم الارهابي مثل الوزارات الامنية ووسائل الاعلام وبعض منظمات المجتمع المدني وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، في ضوء الدعم والتشجيع الامريكي لبعض مفاصل الارهاب سبيلاً لتفادي اصطدام الارهابين بالجنود الامريكان عن طريق بعض الصفقات وبرامج التسوية التي أجرتها القوات متعددة الجنسيات مع بعض القوى الراعية للارهاب [٥٦].

واخيراً يمكن القول بعدم وجود ثقافة السياسية العراقية الناجحة حتى الآن، فلم تستطع ان تقدم خياراً صحيحاً ومناخاً مناسباً للتحول الديمقراطي العراقي، والأسباب عديدة منها :-

١) إن النخب السياسية العراقية لم تعمل على تعزيز ما تملكه مـــن أوليات الثقافة السياسية (قيم، معارف،مشاعر،اتجاهات) وتطويره مع الوقت ، ولم تعمل في حدود مجالات المواطنة والثقافة المدنية CIVIC CULTURE

وانحصرت في مجالات التصارع والتنازع، ولكن ليس السياسي ، بل الطائفي العرقي – المذهبي واستمرار هذا الخط وان كان بصيغة ملطفة نوعاً ما في ٢٠١٨ .

٢) الانشغال بالجانب الرسمي للعمل الديمقراطي واهمال المضمون الاجتماعي – الثقافي الذي هو الحامل الحقيقي للتحول الديمقراطي، وهذا ما يبرر وجود فجوة واسعة بين القواعد المجتمعية التي تعاني من العديد من المشاكل الجوهرية وشرائح ترتبط بالقمة السياسية وتمتعها بالامتيازات الواسعة .

٣) الاعتماد على الولاءات الثانوية وليست المعتمدة على المواطنة والكفاءة، وهذا من شأنه ينفذ عدم العمل بالقواعد الموضوعية للثقافة السياسية بأصولها ، وعليه لم تستطع النخب السياسية ان تستفيد من تراكم التجربة السياسية، ولم تتعلم من اصحاب الكفاءات وعلاقات النخب السياسية مع الكفاءات بكل انواعها هي علاقة التابع – المتبوع وليس علاقة التعاون والفهم المشترك .

٤) اعتماد النخب السياسية على التعريف الملتوي للسياسة ، فالأصل في السياسة انها التوزيع السلطوي للقيم والتي يشترط توزيعها على المجتمع والشعب بشكل عادل ومتساو، وليس تحويله الى مكون وزعامات للمكونات . ولذلك اصبحت السياسة هي التوزيع الخربوي–المكوناتي للغنائم ، مع الاخذ بنظر الحسبان الفجوة الحقيقية بين زعامات المكونات والمضمون الاجتماعي للمكونات .

٥) إن النخب السياسية لم تعمل على مأسسة الظاهرة السياسية العراقية لسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وباستثناء السلطة القضائية التي تحتاج لقانون جديد ينظم عملها ، فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية لم تعملان بالشكل الذي يعزز ويرسخ من أنماط ثقافة سياسية مدينة تعتمد المواطنة. فالسلطة التنفيذية تتشكل بعد صراع مرير حول الاستحقاق الانتخابي او الكتلة الاكثر عدداً واستحقاقاً المقاعد الوزارية ولمن هي الوزارات السيادية وكل ذلك يحصل في وسائل الاعلام التي تزيد من الفجوة بين

السلطة التنفيذية والمواطنين . وعين الشيء بالنسبة للسلطة التشريعية، ففي أول جلساتها مخالفة للدستور وباقي جلساتها الاخرى تصارع على اللجان والرئاسات بمعنى اخر أن السلطات الثلاث وبالأخص التنفيذية والتشريعية لم تعمل على وفق ما جاء في الدستور وكأنها ليست مؤسسات دولة بل مؤسسات عائلية وشخصية .

٦) واخيراً ، قصور الظاهرة الحزبية من انتاج قيادات حزبية جديدة تفكر برؤية الدولة وبقاء العمل الحزبي مرتبطاً بالعمل الانتخابي فحسب [٥٧].

الخاتمة

مما تقدم نستخلص ما يأتي :-

١) إن أي سياسة أو استراتيجية ناجحة بمكافحة أفكار التطرف وممارسة العنف لزرع أسس التسامح ، ينبغي أن تنبني على فهم دقيق للأسباب التي تدفع الافراد والجماعات الى انتهاج هذا الطريق، وطالما أن السلطات الحاكمة في أي دولة لا تدرك هذه الاسباب بدقة، أو تخطئ في تقدير اولوياتها؛ فإن السياسات التي تضعها لمكافحة التطرف والارهاب لن تؤتي ثمارها بالضرورة .

٢) إن بناء الدولة العراقية وحماية مؤسساتها لا يتم بمعزل عن الاخر المختلف اثنياً ، إنما عن طريق اعلاء قيمة الفرد بوصفه جوهر النظام السياسي وغايته ، وهذا يستلزم فك ارتباط الاحزاب السياسية بالسلطة عن طريق التداول السلمي والعمل على استكمال البناء العقلاني بعيداً عن الشخصنة .

٣) ومن منطلق أن الديمقراطية كبنية وآليات وقواعد لا يمكن لها أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية مدنية تقوم على ايجاد ثقافة سياسية جديدة تكون بمثابة العامل المشترك الذي يضم الثقافات الفرعية في المجتمع المدني ، وتهدف الى حماية التنوع عبر زرعه لقيم تساعد على تسليم أفراد المجتمع للاختلاف والتنوع ، وتجعل منه أساس الاغتناء الثقافي والحضاري ، وينظر الى الواقع السياسي بمفهوم جديد وتبشر في نفس الوقت بمبادئ

المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها ابرز أدوات العمل السياسي، أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية .

٤) من أسباب تعويق السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٨ هو قلة التشريعات القانونية لمعالجة حالات معنية أو انعدامها، فعلى سبيل المثال لا الحصر (الدكة العشائرية) و (النهوة العشائرية) و(الاطلاقات النارية) وعدم تفعيله بشكل كامل في حالة وجوده، وإن فعل فبانتقائية الاستثناء من تطبيق أحكامه علـــــى البعض؛ لأنه ينبغي على الجميع الخضوع للقانون دون محاباة .

٥) ضرورة تصحيح مسار السلطة السياسية في العراق لغرض إعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم وعدم تنازل المواطن عن حقه في التصويت تلافياً لأن يكون المواطن العراقي صامتاً اثناء فترة الانتخابات وضياع العديد من الأصوات نتيجة الاحباط، وتحويل الانتماء مـــــن الدولة الى العشيرة (قوة العصبية) والنتيجة استمرار عدم الاستقرار واللاأمان المجتمعي وما تظهره من نتائج وافرازات على الدولة والمجتمع.

٦) وكما نعرف ، فإن المؤسسات الديمقراطية البرلمانية ليست مجرد هياكل أو تنظيمات يمكن نقلها بطريقة ميكانيكية من إطار ثقافي الى آخر ، بل تفترض هذه المؤسسات عدداً من القيم لعل ابرزها العقلانية، بمعنى الاعتقاد في محورية دور العقل الانساني بخصوص تنظيم المجتمع وتحديد شكل العلاقات السياسية والاجتماعية ، وإن الإنسان من خلال عقله قادر على التمييز بين الصواب والخطأ، أي أن هناك عدداً من الحقوق والحريات الفردية التي لا يمكن للجماعة ان تجور عليها أو تقيدها في الظروف العادية. وهكذا فإن الديمقراطية تقوم على الاعتقاد بعدد من القيم كالعقلانية وحكم الاغلبية والتمثيل النيابي والحرية الفكرية والمشاركة، وحق المواطنين في تنظيم أنفسهم بالشكل الذي يرونه مناسباً للدفاع عن مصالحهم .

٧) العمل على الحفاظ على استقلال القضاء وتزامنه واصلاح أوضاعه، تتمثل بما يأتي :

أ- فصل عمل القضاء عن السلطة التنفيذية المتمثلة بوزارة العدل عن طريق ربط كل ما يتعلق بالقضاة (نقلاً وتوقيعاً واعفاءً) بمجلس القضاء الأعلى الذي يجب أن يتشكل بالانتخاب من القضاة أنفسهم .

ب-توفير الأمن الشخصي للقاضي ليكون حراً بممارسة عمله .

ت-اصلاح البنية القانونية التي تعاني من نواقص في القوانين وتضارب في بعضها الآخر، ، بما يوفر الأساس القانوني السليم للأحكام القضائية .

٨) الارتقاء بوعي مكونات المجتمع العراقي عبر القنوات والرسائل المتعددة، عند توعيتها بالأساليب الصحيحة للتنشئة الاجتماعية السياسية ، بما يجعلها اكثر وعياً ونضجاً واستيعاباً لمتغيرات الواقع الاجتماعي .

٩) اعتماد الثقافة الديمقراطية في التعامل بين مكونات المجتمع العراقي واعتماد الحوار بينها وصولاً الى قبول الاخر المختلف دينياً ومذهبياً واثنياً .

١٠) العمل على إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في نشر الوعي المجتمعي وقبول الآخر المختلف وتعمل على اقتراح سياسات عامة هادفة الى تحقيق التعايش السلمي والمصالحة الوطنية بين مكونات المجتمع العراقي ، قادةً ومواطنين.

المصادر والمراجع

١- عبير سهام مهدي، عمار حميد ياسين ، دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم التسامح والتعايش (العراق انموذجاً) ، مجلة ابحاث العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العددان ٣-٤، السنة الاولى ،٢٠١٩ ص ص ١٣٦-١٣٧.

٢- وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة العراق : الرؤية والاليات، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد (٤١-٤٢) ، ربيع ٢٠١٤،ص ١٢٦ .

٣- حميد علي حميد، الاداء السياقي بين اهمال الادارة وعشوائية الممارسة: بحث تحليلي في وزارة الخارجية العراقية، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد(٥٠)، كانون الاول ٢٠١٩، ص ١٣٣ .

٤- عبد السلام البغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة، مجلة دراسات البيان، العدد (١) ، حزيران ٢٠١٧، ص ١١٤ .

٥- عبير سهام مهدي، عمار حميد ياسين ، دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم التسامح ...، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٧-١٣٨ .

٦- جفري اس لانتس، الثقافة الاستراتيجية من كلاوسفيتز الى البنائية، في : مقالات في الثقافة الستراتيجية ، ترجمة: هناء خليف غني، بيت الحكمة، ط ١، ٢٠١١، ص ١٧ .

٧- توصيات المؤتمر العلمي السنوي الدولي التاسع عشر لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الموسوم (الامن الوطني العراقي وتحديات المرحلة القادمة) بالتعاون مع دائرة البحوث / مجلس النواب العراقي المنعقد في ٢٠١٩/١٢/٣٠ .

٨- عامر حسن فياض، شيء عن الثقافة الدولتية مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٥٢) (نيسان-ايار- حزيران) ٢٠١٨، ص ص أ-ب .

٩- علي اومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، تشرين الاول، ١٩٩٨،ص ٢٥٦ .

١٠- محمد عابد الجابري، وجهة نظر: نحو اعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤،ص ص ١٧٢-١٧٤ .

١١- الهام سيف حمدان، الشباب والثقافة تحديات العولمة والهوية، مجلة السياسة الدولية العدد(٢١١)، يناير ٢٠١٨، المجلد (٥٣)، ص ٧٢.

١٢- ليث الزبيدي ومعتز الصبيحي، سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد(٥٣)تموز/اب/ايلول،٢٠١٨،ص ٨.

١٣- بشرى الزوبعي، التوافقات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد(٥٧)،نيسان/ايار /حزيران/السنة ٢٠١٩، ص ٢٢.

١٤- ليث الزبيدي، وزيد عدنان محسن ، (افكار في التعايش السلمي) الثقافي السياسي وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الاداء وعملية التقييم ، مجلة قضايا سياسية كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان ٣٥-٣٦، السنة ٢٠١٤، ص ص ٧٨-٧٩ .

١٥- عبد السلام البغدادي ، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والاصلاح السياسي، دار الكتب العلمية ، بغداد، ط ١ ، ٢٠١١ ص ص ٦٠-٦١ .

١٦- ابراهيم بدران، الدولة العربية من السلطوية الى الحداثة، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٢٨ . نقلاً عن : كابي خوري، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤٢) ، العدد (٤٩٤) ، نيسان ٢٠٢٠ ، ص ١٦٩ .

١٧- كرار محمد العامري ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التفاعلات الدولية بداية الالفية الثالثة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠ ، ص ١٣٠ .
١٨- ليث الزبيدي، وزيد عدنان ، افكار في التعايش السلمي ..... مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ .
١٩- عبد الاله بلقزيز ،من النهضة الى الحداثة ،مركز دراسات الوحـــــــدة العربية،ط١،بيروت ، ايار مايو ٢٠٠٩، ص٢٨٨ .
٢٠- علي القادري، تفكك الاشتراكية العربية، ترجمة فكتور سحاب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٠،ص٤١٦.نقلاً عن : كابي الخوري، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية ،مجلة المستقبل العربي، السنة٤٢، العدد (٤٩٣)،اذار/مارس٢٠٢٠،ص ص ١٦٧-١٦٩ .
٢١- عبد الخالق فاروق، تقرير اليات مكافحة الفساد في العراق، مجلة المستقبل العربي، السنة(٤٢)،العدد(٤٩٣)، اذار/مارس ٢٠٢٠،ص ١٦٣ .
٢٢- لاهاي عبد الحسين ، مستقبل علم الاجتماع في العراق: التحديات وافاق الحل، مجلة اضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع بيروت، العدد(٢٥)شتاء٢٠١٤،ص ص ٢٤-٢٥ .
٢٣- اسراء علاء نوري وحسين علي عثمان ، النظام السياسي في العراق: الازمات السياسات والمعالجات ، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ص ١١٥.
٢٤- علي عمران وخولة جبار محمد، معوقات السياسة التعليمية واثرها على الوعي السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣(المعوقات) السياسية والاجتماعية والثقافية انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد(٦١) ، نيسان/ايار/حزيران،٢٠٢٠،ص ص ١٣٣-١٣٤ .
٢٥- اسراء علاء نوري وحسين علي عثمان ، النظام السياسي في العراق.... مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٥-١١٦ .
٢٦- جاسم محمد دايش، عدم الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية(دراسة تحليلية)،مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، العدد(٤٢)، المجلد (١٩)،تموز٢٠٢٠، ص ٥٢٤ .
٢٧- سعاد ابراهيم عباس، تحدي الارهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد(٨٢)، المجلد(٩١) تموز ٢٠٢٠،ص ص ٤١٢-٤١٣ .
٢٨- جاسم محمد دايش، عدم الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية....مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٤ .
٢٩- عبد الصمد زهور، في تقرير مابين التسامح والمجتمع التراثي الاسلامي من اتصال ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤١) . العدد (٤٧٢) ، حزيران ،٢٠١٨ ، ص ٤٧.
٣٠- نور الدين ثنيو، التسامح والتعايش الديني في تجربة ابن باديس الاصلاحية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤٢) ، العدد (٤٩٢) ، شباط ٢٠٢٠ ، ص ١٢٠ و ص١٣٤ .
٣١- عبير سهام مهدي ، النزعة الانسانية في الفكر السياسي العربي الحديث : عصري النهضة والتنوير انموذجاً ، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية بيت الحكمة ، العدد (٣٢) حزيران ٢٠١٦ ، ص ٩٦ .
٣٢- عزمي بشارة الطائفة ، الطائفية ، الطوائف المتخيلة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد الصفحات ٨٢٢ . نقلاً عن :
هدى رزق ، اسئلة تولد اخرى عن كتاب عزمي بشارة ، في مجلة سياسات عربية ، العدد(٣٤) ، ايلول ٢٠١٨، ص ١٢٦ .
٣٣- سعد حميد السعدي ، دور المؤسسات التعليمية في تعزيز قيم التسامح والتعايش المجتمعي ، مجلة ابحاث العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العددان (٢-٤) ، السنة الاولى ، ٢٠١٩ ، ص ٢٤٠ .
٣٤- كمال محمد صديق امين ، التعايش السلمي وحق العودة (رؤية اجتماعية ما بعد التحرير) ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، العدد (٣) اب ٢٠١٧ ، ص ص ١١٥-١١٦ .

٣٥- مجموعة باحثين، دور النخبة في صناعة القرار وتغيير مدركات القادة ، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد (٤٦) ، ٢٠١٩، ص ١٠٩ .
٣٦- Maha Shuyb , Rethinking Education for Social Cohesion Intevnational Casp Studies,Newyork:Palgrave Macmillan,2012 ,254p:
نقلاً عن : كمال ابو شديد، اعادة التفكير في التربية من اجل التماسك الاجتماعي : دراسة حالات دولية ، المجلة العربية لعلم الاجتماع (اضافات) ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، بيروت ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٤، ص ص ١٩١-١٩٢ .

٣٧- احمد حسين والى وناهض حسن جابر، نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العدد(٥٧)، حزيران ٢٠١٩،ص ٤١٨-٤١٩.
٣٨- Mary kaldor and saskia sassen(ed),cities at war:Global Insecurity and urban Resistance, Newyork:Columbia university press,2020,p.264.
نقلاً عن:كابي الخوري،كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٩٥) السنة(٤٣) ، ايار / مايو ٢٠٢٠ ص ص ١٨٧-١٨٨ .

٣٩- خيري عبد الرزاق ، الاستقرار السياسي في العراق محدداته سبل تحقيقية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد (٥٦) ، كانون الثاني – شباط اذار،٢٠١٩،ص ١١١ .
٤٠- وليد سالم محمد، الدولة- الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد(٨٢)، المجلد (١٩) .تموز ٢٠٢٠ ، ص ٦٦ .
٤١- الهام حمدان، الشباب والثقافة... تحديات العولمة والهوية، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢١١)، المجلد(٥٢) يناير ٢٠١٨،ص٧٣ .
٤٢- وليد سالم محمد، الدولة- الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦ .
٤٣- احمد شكر الصبيحي، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الاول بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، العدد (٤٧) ، كانون الثاني/ اذار ٢٠١٧ ، ص ١٦٤ .
٤٤- المصدر نفسه، ص ١٦٦ .
٤٥- احمد ناهي، وعلى محمد علوان ، الاصلاح السياسي في العراق : قراءة في اهم التحديات الداخلية ، مجلة قضايا سياسية، العدد(٥٤) ، تشرين الثاني/ كانون الاول / ٢٠١٨، ص ص ١٦٧-١٦٨ .
٤٦- خيري عبد الرزاق ، الاستقرار السياسي في العراق : محدداته سبل تحقيقه، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٦) ، كانون الثاني/ شباط/ اذار، ٢٠١٩ ، ص ١١٦ .
٤٧- فاطمة عطا جبار ، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٨ ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد (٥٩) ، ٢٠٢٠، ص ص ٥٤٤-٥٤٥ .
٤٨- ليث الزبيدي ومعتز اسماعيل الصبحي، سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٢، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٥٣) تموز/ اب/ايلول، ٢٠١٨، ص ٤.
٤٩- سيف حيدر وهاب ،مواقع التواصل الاجتماعي واثرها في التنمية السياسية لطلبة الجامعات : دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل ، مجلة قضايا سياسية / العدد (٦٠) ، كانون الثاني/ شباط / اذار ، ٢٠٢٠ ص ٣٣٢ .
٥٠- علي فارس وعلي احمد عبد مرزوك، سياسات مناهضة التطرف من منظور الامن المجتمعي (العراق انموذجاً) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٦١) ، السنة (١٢) ، ٢٠٢٠ ، ص ١٠١ .

٥١- عماد مصباح مخيمر، ازمة السلطة السياسية: دراسة في الفكر السياسي العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٠، ص ١٨٩ .نقلاً عن :كابي الخوري،كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٥٠١) ،السنة(٤٣) ، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠،ص ١٧٤ .

٥٢- 52-Paul Babie T.Babie,paulT.Babieand Neritle G.Rochow ceds,Freedom of Religion or Belief:Creating The constit-utional Spacp for Fundamental freedoms, Cheltenham.UK:Edward Elgar Publishing .Ltd,2020.p416

نقلاً عن : كابي الخوري،كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية، مجلة المستقبل العربي(٤٩٦)، السنة(٤٣)،حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، ص ١٧٣ .

٥٣- عماد مصباح مخيمر، ازمة السلطة السياسية ... سبق ذكره، ص ١٨٩ .

٥٤- عبد الاله بلقزيز، ملامح لعالم ما بعد كورونا، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٥٠١)، السنة(٤٣)، تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٢٠، ص ص ١٢١-١٢٢ .

٥٥- اولغا تشب فيريكوفا، دكتاتورية المستنيرين : روح الانسانوية العابرة واهدافها ، ترحمة باسم الزعبي، عمان: دار الان ناشرون وموزعون،٢٠٢٠،ص ٣١٤ ، نقلاً عن : : كابي الخوري،كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية، مجلة المستقبل العربي العدد(٤٩٦)، السنة(٤٣)، حزيران / يونيو ٢٠٢٠، ص ١٧٠.

٥٦- سعاد ابراهيم عباس، تحدي الارهاب في العراق بعد٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٣.

٥٧- عبد الجبار احمد وكاظم علي مهدي ، الثقافة السياسية كأداة لتحليل تجربة اللامركزية الادارية، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العدد(٥٦)، كانون الاول ٢٠١٨، ص ص ٦٩-٧١ .